

## درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 471 @ وَعَلَى ذَلِكَ فَيُزَادُ بِأَلَا نَزَرَ مَعْنَاهُ الثَّانِي . وَثَمَرَةٌ  
الْخِلَافِ تَطْهَرُ فِي كَسْرِ الْحَطَبِ وَطَحْنِ الْحِنْطَةِ فَلَيْسَ لَهُ حَبْسُ  
الْحَطَبِ وَالِدَفْقِ عَلَى الْمُعْنَى الْأَوَّلِ وَلَهُ الْحَبْسُ عَلَى الثَّانِي  
( الطُّورِيُّ ، عَبْدُ الْحَلِيمِ ) . وَلَا يَجُوزُ حَبْسُ الثَّوْبِ السَّذِي  
يُغْسَلُ لِتَطْهِيرِهِ مِنْ النَّجَاسَةِ لِاسْتِيفَاءِ الْأُجْرَةِ ( الدُّرُ  
الْمُخْتَارُ ، وَرَدُّ الْمُخْتَارِ ) . وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَوْ حَبَسَ  
الْأَجِيرُ الْمُسْتَأْجَرَ فِيهِ لِاسْتِيفَاءِ الْأُجْرَةِ سَلَفًا وَأَمْسَكَهُ  
وَتَلَفَ بِيَدِهِ بِرَأْيِ تَعَدٍّ فَلَا يَكُونُ ضَامِنًا عِنْدَ الْإِمَامِ ( اُنْظُرْ  
الْمَادَّةَ 91 ) لِأَنَّهُ كَمَا أَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ فِيهِ كَانَ فِي يَدِهِ قَبْلَ  
الْحَبْسِ أَمَانَةً فَقَدْ بَقِيَ أَمَانَةً بَعْدَ الْحَبْسِ . كَذَلِكَ لِأَنَّ لَهُ  
حَقَّ الْحَبْسِ فَلَا يَكُونُ ضَامِنًا بِسَبَبِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى غَيْرِ  
الْمُعْتَدِي مِنْ ضَمَانٍ ( اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 768 ) أَمَّا عِنْدَ الْإِمَامِيِّينَ  
فَيَلْزَمُ الضَّمَانُ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمَا مَضْمُونٌ قَبْلَ الْحَبْسِ وَبِمَا  
أَنَّهُ كَذَلِكَ فَلَا يَسْقُطُ الضَّمَانُ بِالْحَبْسِ ( اُنْظُرْ شَرْحَ الْمَادَّةِ  
607 ) أَمَّا بِالتَّعَدِّي فَيَلْزَمُ الضَّمَانُ عَلَى كُلِّ حَالٍ . عَلَى أَنَّهُ  
لَيْسَ لِأَجِيرِ أُجْرَةٍ عَلَى الْمُسْتَأْجَرَ فِيهِ إِذَا حَبَسَهُ وَتَلَفَ  
بِيَدِهِ عَلَى الصُّورَةِ الْأَنِفَةِ لِأَنَّ الْمُعَقُّودَ عَلَيْهِ هَلَكَ قَبْلَ  
التَّسْلِيمِ . وَهَذَا مُوجِبٌ سَقُوطِ الْأُجْرَةِ كَهَلَاكِ الْمَبِيعِ قَبْلَ  
الْقَبْضِ . ( اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 293 ) . تَفْصِيلُ الشَّرْطِ : الشَّرْطُ  
الْأَوَّلُ : كَوْنُ الْأُجْرَةِ مُعَجَّلَةً . حَتَّى إِنَّهُ إِذَا كَانَتْ مُؤَجَّلَةً  
وَحَبَسَ الْأَجِيرُ الْمُسْتَأْجَرَ فِيهِ عُدَّ غَاصِبًا إِذْ لَيْسَ لَهُ حَبْسُهُ  
لِأَنَّهُ أَسْقَطَ حَقَّ حَبْسِهِ بِذَلِكَ التَّأْجِيلِ ( اُنْظُرْ الْمَادَّةَ تَيِّنِ  
483 و 474 ) . الشَّرْطُ الثَّانِي : أَلَّا يَكُونَ الْأَجِيرُ قَدْ سَلَّمَ  
الْمُسْتَأْجَرَ فِيهِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا . فَالتَّسْلِيمُ الْحَقِيقِيُّ طَاهِرٌ  
حَتَّى إِنْ الْأَجِيرَ إِذَا سَلَّمَ الْمُسْتَأْجَرَ فِيهِ مَرَّةً فَلَيْسَ لَهُ  
اسْتِرْدَادُهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَحَبْسُهُ ( اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 51 ) وَالتَّسْلِيمُ  
الْحُكْمِيُّ الْقَيَّامُ بِالْعَمَلِ فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجَرَ حَتَّى إِنْ

الْوَلَّاءُ جِيرَ إِذَا أَدَّى الْعَمَلِ الْمُؤَسْتَأْجِرَ لَهُ فِي بَيْتِ الْمُؤَسْتَأْجِرِ  
 فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ لِأَنَّهُ يُعَدُّ بِذَلِكَ قَدْ سَلَّمَهُ إِلَى  
 الْمُؤَسْتَأْجِرِ حُكْمًا . وَالتَّسْلِيمُ الْحُكْمِيُّ بِمَنْزِلَةِ التَّسْلِيمِ  
 الْحَقِيقِيِّ ( شَرْحُ الْمُجْمَعِ ) وَإِنْ حَبَسَهُ عُدَّ غَاصِبًا وَيَكُونُ  
 ضَامِنًا فِيمَا لَوْ تَلَفَ . وَإِذَا تَلَفَ الْمُؤَسْتَأْجِرُ بِنَفْسِهِ قَبْلَ أَنْ  
 يَحْبِسَهُ الْوَلَّاءُ لَاسْتَيْفَاءِ الْوَلَّاءِ سَقَطَتْ أُجْرَةُ الْوَلَّاءِ إِذَا كَانَ  
 مِمَّنْ لِعَمَلِهِ أَثَرٌ كَالْخَيْطِ وَالصَّبَّارِ وَالْغَارِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِعَمَلِهِ  
 أَثَرٌ كَالْحَمَّالِ لَمْ تَسْقُطْ أُجْرَتُهُ ( الْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ  
 الثَّانِي مِنْ الْإِجَارَةِ ) . فَائِدَةٌ : إِذَا نَسَجَ الْوَلَّاءُ قِطْعَةً مِنَ  
 الْجُودِ وَأَحْضَرَهَا إِلَى الْمُؤَسْتَأْجِرِ فَقَالَ لَهُ هَذَا ( خُذْهَا لِبَيْتِكَ  
 وَعَمَّيْ قَلِيلٍ أَدْفَعْ لَكَ أُجْرَتَهَا ) فَاعْتَصَبَتْ مِنْهُ أَثْنَاءَ  
 الطَّرِيقِ يَنْظَرُ : فَإِذَا كَانَ إِعْطَاءُ الْمُؤَسْتَأْجِرِ قِطْعَةَ الْجُودِ  
 إِلَيْهِ بَعْدَ تَسْلِيمِهَا عَلَيْهِ وَجْهَ الرَّهْنِ سَقَطَتْ الْوَلَّاءُ تَوْفِيقًا  
 لِأَحْكَامِ الرَّهْنِ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ إِعْطَاؤُهُ إِيَّاهَا عَلَيْهِ وَجْهَ  
 الْأَمَانَةِ وَتَلَفَتْ أَخَذَ أُجْرَةَ النَّسِيجِ ; لِأَنَّهُ بِيَتْسَلِيمِهَا إِلَى  
 الْمُؤَسْتَأْجِرِ لَزِمَ أَجْرُ عَمَلِهِ ( الطَّوْرِيُّ ) . - \* \* \* \* -  
 الْمَادَّةُ 483 - ( لَيْسَ لِلْوَلَّاءِ الَّذِي لَيْسَ لِعَمَلِهِ أَثَرٌ  
 كَالْحَمَّالِ وَالْمَسْلُوحِ أَنْ يَحْبِسَ الْمُؤَسْتَأْجِرَ فِيهِ . وَبِهَذَا الْحَالِ  
 لَوْ حَبَسَ الْوَلَّاءُ الْمُؤَسْتَأْجِرَ فِي يَدِهِ يَضُمُّنُ وَمُصَاحِبُ الْمَالِ فِي  
 هَذَا مُخَيَّرٌ , إِنْ شَاءَ ضَمِنَهُ إِيَّاهُ مَحْمُولًا وَأَعْطَى أُجْرَتَهُ وَإِنْ  
 شَاءَ ضَمِنَهُ غَيْرَ مَحْمُولٍ وَلَمْ يُعْطَ أُجْرَتَهُ ) . أَيْ أَرَنَّهُ لَيْسَ  
 لِلْوَلَّاءِ الَّذِي لَيْسَ لِعَمَلِهِ أَثَرٌ طَاهِرٌ فِي الْمُؤَسْتَأْجِرِ فِيهِ  
 كَالْحَمَّالِ وَالْمَسْلُوحِ وَالْمَسْلُوحِ أَوْ الْوَلَّاءِ وَالْمَسْلُوحِ وَلَمْ  
 يُشْتَرَطْ التَّأْجِيلُ أَنْ يَحْبِسَ الْمُؤَسْتَأْجِرَ فِيهِ فِي يَدِهِ وَيُوقِفَهُ  
 اتِّفَاقًا لِأَنَّ الْمُعَقُّودَ عَلَيْهِ فِي الْإِجَارَةِ يَضُمُّنُ الْعَمَلِ وَهُوَ  
 عَرَضٌ زَائِلٌ فَلَا يُتَصَوَّرُ بِقَاوُوهُ كَمَا لَا يُتَصَوَّرُ حَبْسُ الْوَلَّاءِ  
 الَّذِي يَقُومُ مَقَامَهُ . وَبِهَذَا الْحَالِ لَوْ حَبَسَ الْوَلَّاءُ الْمُؤَسْتَأْجِرَ  
 إِذَا لَمْ يُسَلِّمْهُ إِلَى صَاحِبِهِ بَعْدَ مُطَالَبَتِهِ بِهِ وَتَلَفَ فِي يَدِهِ  
 ضَمِنَهُ